



أكاديرفي:

٢٧ يونيو ٢٠١٦

إلى

**السادة المديرين الإقليميين بالجهة
السيدات والساسة رئيسيات ورؤساء المؤسسات التعليمية بالجهة
السيدات الأستاذات والساسة الأساتذة**

الموضوع: الحركة الانتقالية الجهوية الخاصة ب الهيئة التدريس لسنة 2016.

المراجع: - المذكرة الإطار الخاصة بالحركات الانتقالية بوزارة التربية الوطنية رقم ٥٦٥x١٥ بتاريخ ٠٦ ماي ٢٠١٥؛

سلام تام بوجود مولانا الإمام المؤيد بالله



وبعد، فبناء على المذكرة والمراسلة الوزارية المشار إليها في المرجعين أعلاه، وسعيا إلى تكريس النهج القاضي بتنظيم حركة انتقالية جهوية خاصة بـهيئة التدريس لفائدة المشاركيـن غير المستـفـidiـn من الحركة الـانتـقلـاـلـيـة الـوطـنـيـة، يـشـرـفـنيـ إـخـبـارـكـمـ أنـ الـأـكـادـيـمـيـةـ الـجـهـوـيـةـ لـلـتـرـبـيـةـ وـالـتـكـوـيـنـ لـجـهـةـ سـوـسـ مـاسـةـ سـتـنـظـمـ حـرـكـةـ اـنـتـقـاـلـيـةـ جـهـوـيـةـ لـفـائـدـةـ أـطـرـ التـدـرـيـسـ بـالـتـعـلـيمـ الـابـدـائـيـ وـالـتـعـلـيمـ الثـانـوـيـ بـسـلـكـيـهـ، وـتـسـتـنـدـ هـذـهـ حـرـكـةـ عـلـىـ الـمـبـادـيـاـ الـأسـاسـيـةـ التـالـيـةـ:

١- اعتماد الشفافية وضمان تكافؤ الفرص بين جميع المتبارين على المناصب الشاغرة والمحتمل شغورها وصيانة حقوق جميع الراغبين في الانتقال دون تمييز أو حيف، مع الحرص التام على ضمان التوازن المطلوب في توزيع المدرسين على مختلف المؤسسات والوحدات المدرسية بالإقليم والجهة، وتوفير العدد اللازم من الأطر التعليمية بها ضماناً لحقوق التلاميـدـ فيـ تـمـدـرـسـ قـارـ وـهـادـفـ وـتـفـادـيـ تـكـدـيسـ الفـائـضـ منـ المـدـرـسـيـنـ بـجـمـاعـةـ أـوـ إـقـلـيمـ وـتـعمـيقـ الـخـصـاصـ بـجـمـاعـةـ آـخـرـ أـوـ إـقـلـيمـ آخرـ؛

٢- تنظيم حركة انتقالية جهوية مفتوحة في وجه الأطر التعليمية العاملة بمختلف المؤسسات التعليمية بالجهة مع إمكانية طلب مناصب داخل نفس الإقليم أو من إقليم آخر داخل نفس الجهة، وفي هذا الإطار تعتبر جميع المناصب شاغرة أو محتملاً شغورها علماً أن عدد المناصب المفتوحة للتباري لا يتجاوز الحصة المخصصة للأكاديمية من الموارد البشرية الإضافية؛

٣- استناد الحركة الانتقالية الجهوية إلى نفس المعايير المعتمدة في الحركة الانتقالية الوطنية ونفس مقاييس الإسناد مع إدخال التعديلات الواردة ضمن هذه المذكرة؛

٤- اعتماد المعالجة الإعلامية لطلبات الانتقال عن طريق استعمال البرنامج الإعلامي المعد لهذه الغاية من لدن المصالح المركزية للوزارة والموضوع رهن إشارة الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين.

شروط المشاركة:

تعتمد الشروط نفسها المعمول بها في إطار الحركة الانتقالية الوطنية مع إدخال التعديلات الخاصة بعدد سنوات الاستقرار بالمنصب إذ يسمح بالمشاركة في الحركة الانتقالية الجهوية:

- ✓ لجميع الأساتذات والأساتذة العاملين بمختلف المؤسسات التعليمية المتواجدة داخل النفوذ الترابي لهذه الأكاديمية والذين قضوا على الأقل سنتين دراسيتين متتاليتين في منصبهم الحالي;
- ✓ للأساتذات والأساتذة الراغبين في الالتحاق بأزواجهم خارج الجماعة التي يعملون بها وذلك بعد قضاء سنة دراسية واحدة في المنصب الحالي.

يمكن للمترشح أن يطلب عشر اختيارات في مديرية واحدة أو أكثر داخل الجهة.
يجب على المترشح تعيئة الاختيار الحادي عشر على النحو التالي:

- "N" (لا) إذا كان المشارك لا يرغب في الانتقال إلا إلى إحدى الاختيارات التي حددتها، أو إذا كان يرغب في الانتقال داخل مديريته الإقليمية الأصلية فقط.
- "O" (نعم) إذا كان المشارك يرغب في الانتقال إلى أي منصب شاغر بالديرية أو المديريات الإقليمية المطلوبة غير مديريته الأصلية.

مقاييس إسناد المناصب:



يتم اعتماد المقاييس نفسها المعمول بها في تنظيم الحركة الانتقالية الوطنية.

طلبات المشاركات:

• طلبات الالتحاق بالزوج (ة):

- بالنسبة لطلب الالتحاق بالزوج أو الالتحاق بالزوجة يتبعن لزوماً تعيئة الاختيار الأول للمعنى(ة) بالأمر بعماالة أو إقليم عمل الزوج(ة)، علماً أنه يمكن طلب مختلف مديريات الجهة.
- ينبغي على الأستاذة المتزوجة الراغبة في الالتحاق بزوجها خارج الجماعة التي تعمل بها إرفاق طلبها بنسخة من عقد الزواج مصادق عليها وشهادة عمل الزوج حديثة العهد (تحمل لزوماً اسم وخاتم الموقع) وشهادة الحياة الجماعية للأطفال الذين يقل سنهما عن 18 سنة أو نسخ من عقود ازديادهم؛
- ينبغي على الأستاذ الذي تعمل زوجته بوزارة التربية الوطنية والتكتون المهني ويرغب في الالتحاق بها خارج الجماعة التي يعمل بها إرفاق طلبه بنسخة من عقد الزواج مصادق عليها وشهادة عمل الزوجة حديثة العهد(تحمل لزوماً اسم وخاتم الموقع).
- ينبغي على الأستاذ الذي تعمل زوجته خارج هذه الوزارة (سواء في القطاع العام أو الخاص) ويرغب في الالتحاق بها خارج الجماعة التي يعمل بها إرفاق طلبه بنسخة من عقد الزواج مصادق عليها وشهادة عمل الزوجة حديثة العهد(تحمل لزوماً اسم وخاتم الموقع) وشهادة تفيد استحالة انتقالها إلى مقر عمله. أما الأستاذ الذي تعمل زوجته بالقطاع الخاص فيتعين عليه إضافة نسخة مصادق عليها ببطاقة انحرافها في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للوثائق السابقة ؛

• الطلبات المزدوجة:

بالنسبة للزوجين الراغبين في الانتقال معاً، فينبغي عليهما مسک والتتأكد من رقم تأجير الزوج(ة) مع تعيئة نفس الاختيارات علماً أنه لا يمكن نقلهما إلا إذا أمكن إرضاؤهما معاً بنفس الجماعة. وفي حالة مشاركة أحد الزوجين فقط بطلب مزدوج، فسيتم الغاء طلبه.

• الطلبات العاديّة:

ينبغي على الأستاذ(ة) الراغب(ة) في الاستفادة من نقط الامتياز إرفاق الطلب بالوثائق الازمة المبررة، والـ
فسيتم حذف هذه النقط.

يتعين على الأستاذة العازية أو الأرملة أو المطلقة الراغبة في الاستفادة من نقط الامتياز لزوماً تعبئة الاختيار الأولى للمعنى بالأمر بعمالة أو إقليم سكن الأسرة، علماً أنه يمكن طلب مختلف مديريات الجهة.

نقط الامتياز:

يتم اعتماد المقاييس نفسها المعمول بها في منح نقط الامتياز للحالات الاجتماعية الواردة بالذكرة الوزارية الإطار المشار إليها في المرجع أعلاه.

الإجراءات العملية:

1- على مستوى المترشح:

يقوم المترشح (ة) الراغب (ة) في الانتقال بإدخال اسم المستعمل وكلمة المرور المخصصين لولوج الموقع الخاص بالحركة (يمكن الحصول عليهما من المديرية الإقليمية التابع (ة) لها المعنى (ة) بالأمر) وبمسك المعطيات المتعلقة به(ها) مباشرة في الموقع الإلكتروني المخصص لهذه العملية: <http://haraka.men.gov.ma> وذلك خلال الفترة المتدروحة ما بين 27 و30 يونيو 2016.

يتعين على المترشح(ة) تحري الدقة الازمة أثناء مسح الاختيارات المطلوبة والمصادقة على طلبه (لا يمكن تغيير الطلب بعد المصادقة) وطبع هذا الطلب من الموقع نفسه وتوقيعه وإرفاقه بالوثائق المطلوبة حسب نوع الطلب وتسلیمه للسيد مدير المؤسسة في نسختين (الطلب والوثائق) علماً أنه يتحمل شخصياً صحة المعطيات التي تم مسحها.

2- على مستوى المؤسسة:

يقوم السيد مدير المؤسسة التعليمية التي يعمل بها المترشح(ة) بالتأكد من مطابقة المعطيات الواردة في طلب المشاركة مع ملف المعنى (ة) بالأمر وتحبيتها عند الاقتضاء بمراجع الموارد البشرية (Référentiel RH) وتوقيع وختم طلبات المترشحين وتسلیمهما مرفقة بالوثائق الازمة ولائحة اسمية للمشاركيين (وفق النموذج رفقته) إلى المديرية الإقليمية وفي إرسالية واحدة قبل متم 05 يوليوز 2016.

يمنع على مدير المؤسسة تحبيين المعطيات الخاصة بالمشاركيين في الحركة بمراجع الموارد البشرية (Référentiel RH) بعد يوم 10 يوليوز 2016.

3- على مستوى المديرية الإقليمية:

يقوم السيد المدير الإقليمي بتشكيل لجنة تحت رئاسته لمراقبة الطلبات الواردة على المديرية الإقليمية من لدن مديري المؤسسات التعليمية والتأكد من صحة المعلومات المسروكة بها وتحبيتها عند الاقتضاء بمراجع الموارد البشرية (Référentiel RH):

تتأكد المديرية الإقليمية من الوثائق المرفقة لطلبات الالتحاقات بالأزواج والطلبات ذات الامتياز مع الاحتفاظ بنسخ منها للجوء إليها عند الاقتضاء والقيام بالمصادقة الإلكترونية على هذه الطلبات بموقع المذكور خلال الفترة المتدروحة ما بين 06 و 17 يوليوز 2016، كما تقوم أيضاً بإصدار قوائم المشاركيات والمشاركيين في الحركة حسب نوع الطلب (تستخرج من الموقع الخاص بهذه العملية) ويتم نشرها داخل مقر المديرية قصد الإطلاع ومراقبة المعطيات الواردة بها وتصحيحها.

◀ تعلم المديرية الإقليمية على إلغاء الطلبات المسجلة أو المصادق عليها من لدن المعنى بالأمر وغير المتصل بها؛
تسليم المديرية الإقليمية قائمة المشاركين والمشاركات في الحركة الانتقالية مصادق عليها من لدن السيد المدير الإقليمي وطلبات المعنيات والمعنيين بالأمر والوثائق المرفقة بها للأكاديمية ابتداء من **يوم 18 يونيو 2016**؛ وذلك وفق جدول زمنية سيتم تحديدها لاحقا.

وتجدر الإشارة إلى أن السيد المدير الإقليمي والسيدات والسادة مديرات ومديري المؤسسات التعليمية يتحملون مسؤولية صحة المعطيات التي تم مسكتها.

مقتضيات عامة:

لا يسمح بالمشاركة في هذه الحركة للمستفيدين من الحركة الانتقالية الوطنية لسنة 2016 والمستفيدين من الحركة لأسباب صحية لسنة 2016 وكذا المستفيدين من الانتقال في إطار الخدمة الوطنية الإلكترونية للتباردات لسنة 2016.

يعتبر طلب المشاركة في الحركة الانتقالية التزاما من لدن صاحبه ويفقده جميع حقوقه في المنصب السابق بمجرد تلبيته. **وعليه، فإن طلبات الغاء الانتقال لن تقبل بأي صفة من الصفات ومهما كانت الأسباب.**

لذا، يجب تحري الدقة عند مسک المعطيات، وكل خطأ في المسک يتحمل صاحبه تبعاته؛
الحركة الانتقالية الجهوية ليست مناسبة لمعالجة الملفات الصحية؛

إن عملية الانتقال بالتبادل الثنائي أو الجماعي ستتم بصفة آلية علما بأنها تخضع للمقاييس المشار إليها سابقا فقط بالنسبة لمن توفر لهم إمكانية الانتقال عن طريق تبادل المناصب، ولا يقبل أي طلب من هذا القبيل يرد على الأكاديمية ومصالحها الخارجية بعد الإعلان عن نتائج هذه الحركة؛

بالنسبة لجميع الوثائق المرفقة مع طلبات المشاركة يجب أن تكون حديثة العهد (لا يتجاوز تاريخها أو تاريخ الصادقة عليها ثلاثة أشهر قبل تاريخ صدور هذه المذكرة)؛

كل طلب خاص بالالتحاق بالزوج أو بالزوجة لا يتتوفر على الوثائق التبريرية الكاملة أو وثيقة غير مصادق عليها حديثا يتم تحويله إلى طلب عام؛

يعتبر إشهار النتائج بمثابة الإعلان بالانتقال يستوجب الالتحاق بالعمل في انتظار التوصل بقرارات الانتقال الفردية التي ستتولى المديريات الإقليمية المستقبلة إنجازها؛

تقديم الطعون فور الإعلان عن نتائج الحركة الانتقالية الجهوية مباشرة إلى مصالح الموارد البشرية بالمديريات الإقليمية التابعة للجهة التي ستتولى إرسالها عبر الفاكس إلى قسم الموارد البشرية بالأكاديمية، لتم دراستها في إطار اللجنة الجهوية لفض النزاعات المتعلقة بهذه الحركة من أجل البث فيها في أجل أقصاه سبعة (7) أيام من تاريخ الإعلان عن النتائج. ولا يقبل أي طعن ورد خارج الأجل.

ونظرا لما تكتسيه هذه العملية من أهمية للرفع من مردودية الأستاذات والأستاذة ودعم استقرارهم، المرجو من السادة المديرين الإقليميين السهر شخصيا على تنفيذ جميع العمليات المرتبطة بها وفق الأجال المحددة بالدقة والعناية المعهودتين.

